

قانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٤

بتتويل بعض موظفي مصلحة البريد اختصاص مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بأعمال وظفائهم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون للفتشين ورؤساء الأقسام بمصلحة البريد ووكلاء البريد اختصاص مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بأعمال وظفائهم .

مادة ٢ - على وزيرى العدل والمواصلات كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية فى ١٦ صفر سنة ١٣٧٤ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المواصلات وزير العدل رئيس مجلس الوزراء

فتحي رضوان أحمد حسنى جمال عبد الناصر حسين بكباشى (أ.ح)

قانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٤

بتعديل القانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء معهد أبحاث البناء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء معهد أبحاث البناء ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ، وموافقة رأى

مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

يشرف على المعهد مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي :

(أ) إخصائي في بحوث البناء رئيسا

(ب) وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية نائبا لرئيس

(ج) مدير المعهد

(د) وممثلون للوزارات والهيئات الآتية :

وزارة الشؤون البلدية والقروية

وزارة الأشغال العمومية

وزارة الحربية

مؤسسة أبلية التعليم

وزارة الشؤون الاجتماعية

المجلس الدائم للخدمات العامة

المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي

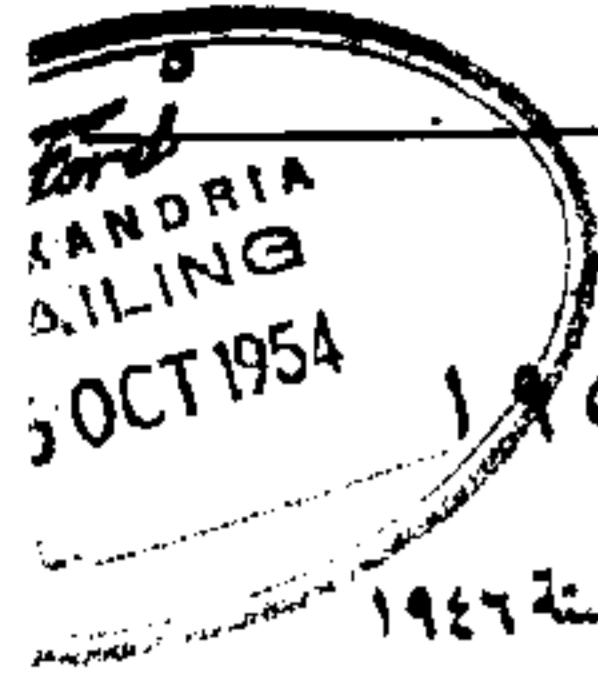
بعثة العمليات الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر .

أعضاء {

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية

مجالس إدارة الجمعيات الهندسية والمعمارية

صناعات البناء .



قانون رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية المعدل بالقانونين رقمي ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ و ٤٨٢ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضوه وزير الأشغال العمومية، وموافقاً لرأي مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالبند (ب) من الفقرة خامسا بالمادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه النص الآتي :

(ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وعقود التوريد من أعمال هندسية ، أو صورها التي تطلب كسنتند ، إذا كانت هذه العقود مبرمة مع المصالح الحكومية أو المؤسسات أو الأفراد .

٥٠٠ للمرسومات والعقود التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه .

٢٠٠ للمرسومات والعقود التي تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه .

٤٠٠ للمرسومات والعقود التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه ولا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه . وتزداد مائتا مليم عن كل ألف جنيه تزيد على الألف الأولى .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

صدر بقصر الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٧٤ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكباشى (أ.ح)

وزير العدل وزير الصحة العمومية نائب رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسنى نور الدين طراف (قائد جناح) جمال سالم

وزير الخارجية وزير المواصلات وزير الأوقاف

محمود فوزى فتحى رضوان أحمد حسن الباقورى

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير الزراعة

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى عبد الرزاق صدق

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صاغ (أ.ح)

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية

زكريا محي الدين بكباشى (أ.ح) أحمد عبده الشرباصى

وزير الشؤون الاجتماعية وزير التربية والتعليم (بالنيابة)

حسين الشافى بكباشى (أ.ح) (قائد جناح) جمال سالم

وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية

حسن مرعى (قائد جناح) حسن ابراهيم

وزير الدولة وزير الحربية وزير التموين

(قائم مقام) أنور السادات همد الحكيم ناصر لواء (أ.ح) جندى عبد المللا ،

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى